كورونا يزيد من مخاوف ارتفاع الفقر في المغرب

خبراء يرفضون منح دعم اجتماعي لا يقابل بإنتاجية

زادت جائحة كورونا من مخاوف ارتفاع نسبة الفقر في المغرب بفعل الموجة الوبائية الثانية التي انجر عنها تسريح للعمالة وغلق للشركات والمصانع ما أثار مخاوف السلطات خصوصا مع صعوبة إطلاق أي برنامج اجتماعي جديد بالنظر للأزمة الاقتصادية.

الرباط - ارتفعت نسبة الفقر في المغرب خصوصا لدى الشريحة التي تقطن بالأرياف لتمتد مع طول الأزمة إلى المدن في وقت ترفض فيه أوساط اقتصادية منح أي دعم اجتماعي دون مقابل إنتاجي، ما يكرس عقلية الريع الفقري.

وكشف تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط المغربية، ومنظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، أن تداعيات تفشي فايروس كورونا، سترفع نسبة الفقر في المغرب إلى 19.87 في المئة خلال 2020 من 17.1 في المئة في 2019.

> 1.06
> مليون فقير مغربي جديد جراء الأزمة الاقتصادية والحجر الصحي وتقليص ساعات العمل

والتقرير الذي جاء بعد دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد – 19 في المغرب، خلال أغسطس الماضي، يفتح الباب أمام سيناريوهات أكثر تشاؤما حيال الاقتصاد المحلي.

وقبل ذلك، أظهرت إحصائيات رسمية صادرة عن مندوبية التخطيط (حكومية مكلفة بالإحصاء)، نشرت في 19 مايو الماضي، أن ثلث أسر المملكة لا تملك مصدرا للدخل بسبب توقف أنشطتها أثناء الحجر الصحي، بينما هناك 34 في المئة، أي ثلث الأسر المغربية، لا تحصل على مصدر دخل بسبب الحجر الصحي.

وترى مندوبية التخطيط ومنظمة الأمم المتحدة في المغرب والبنك الدولي، أن تداعيات الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي كوفيد – 19 ستدفع نحو 1.06 مليون مغربي نحو الفقر.

المذكرة المشتركة للهيئات الثلاث أوضحت أن "تداعيات أزمة كورونا ستتسبب خلال السنوات القادمة في اتساع قائمة الفقراء بشكل غير مسبوق في المغرب".

ويرى عمر الكتاني، أستاذ الاقتصاد في جامعة محمد الخامس بالرباط أن "التوقعات الحالية المرتبطة بارتفاع عدد فقراء البلد، ليست عالية، مقارنة مع الضرر الواقع على الاقتصاد".

ونسبت وكالة الأناضول للكتاني قوله "الآن هناك قناعة أنه سيكون هناك ارتفاع في نسبة الفقراء.. ما الخطوة المقبلة الواجب اتخاذها رسميا؟ خصوصا أن الفقر في المغرب يأخذ طابعا جغرافيا، إذ يأتي من المناطق الريفية ويذهب نحو المدن". وأضاف "يجب دراسة التطور الجغرافي للفقر وهجرته من الأرياف نحو المدن، لا دراسة ارتفاع الفقر فقط، وإنما حركة نموه في المدن، وهذا أخطر".

وتابع "الفقر في الأرياف كلفته قليلة وعلاجه أصعب في المدن، وبالتالي العلاج يجب أن يكون في البداية وليس بعد الانتقال إلى المدن".

ويذهب المتحدث إلى أن "أزمة كورونا كان لها الأثر الكبير في المدن بخلاف البوادي"، مشيرا إلى أن "الوباء مكلف في المدن، لأن أحزمة الفقر منتشرة حولها، مع تنامي مظاهر الجهل والإجرام".

وأوضح "هنا تكمن المشكلة الأساسية للفقر في المغرب، وهي حركية الفقر، فالمدن مهددة بالانفجار بسبب وضع الفقر، لأنها هي التي تنتج وظائف جديدة، بينما البوادي لا تنتج وظائف جديدة وترتبط بالزراعة".

من جهته، يرى المهدي فقير، الخبير الاقتصادي المغربي، أن "المخاوف من ارتفاع عدد الفقراء في المغرب بسبب تداعيات كورونا لها ما يبررها".

وأوضح أن "ثلاثة أسباب تدفع في اتجاه ارتفاع نسبة الفقر في المغرب بسبب تداعيات الجائحة، الأول أن البلاد تعاني من أزمة اقتصادية، فالجائحة خلفت توقفا للنشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات، وتسريح للعمالة". والسبب الثاني بحسب المتحدث، يتمثل في "تقليص عدد ساعات العمل، مما سيخلف محدودية الدخل لمئات أو الآلاف من الأسر"، بينما الثالث هو "تضرر القطاع غير المنظم، مما سيؤثر كثيرا على فرص العمل".

وأضاف "صحيح أن المخاوف مبررة ومشروعة، لكن حجم التأثير سيظهر جليا مع مرور الوقت، يجب الانتظار قليلا لتقييم الوضع".

وحذر الكتاني من التوجه نحو منح الأسر المغربية دعما ماليا مباشرا بدون مقابل إنتاجي، قائلا "أتخوف من أن ندخل الريع للفقراء، لا يجب أن نعطيهم النقود للاستهلاك".

ويعتبر أن "اللجوء إلى منح مالية مباشرة للاستهلاك، سيساهم فقط في الحفاظ على الفقر" بينما "قد تكون الآلية ناجعة إذا تعلق الأمر بالعجزة والأرامل، وأطفال الشوارع".

وسبق للمغرب، أن أطلق مبادرة اجتماعية قبل 15 عاما، سميت بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية "برنامج لمحاربة الفقر" المرحلة الأولى ما بين 2005 و2010، والمرحلة الثانية ما بين 2011 و2015.

وخلال سبتمبر 2019، أطلق المغرب المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تمتد على 5 سنوات، بميزانية تقدر بنحو 18 مليار درهم (1.9 مليار دولار).

فشل سياسة النفخ في الفراغ

أردوغان يصافح شيطان رفع الفوائد البنكية

سياسة نقدية مرتبكة رهنت التوازن المالي على جمر التناقضات

فاجأ البنك المركزي التركي الأوساط الاقتصادية التركية بإعلانه رفع أسعار الفائدة، وهو القرار الذي طالما اعتبره الرئيس رجب طيب أردوغان من قبل "أم وأب الشياطين" الاقتصادية للدول لكن ها هو يصافح الشيطان قسرا.

أنقرة - أعلن البنك المركزي التركي عن رفع أسعار الفائدة متجاوزا توجيها رئاسيا صريحا، بعد أن تهاوت الليرة بشكل استثنائي خلال الأيام الماضية، وصار واضحا أن "منهج أردوغان الاقتصادي" غير التقليدي لا علاقة له بالأدوات المالية والاقتصادية التي تستخدمها الدول في ضبط السيولة وأسعار العملة والميزان التجاري.

وحتى من قبل إعلان وزير المالية التركي براءت البيرق عن مشروعه الجديد لإصلاح الاقتصاد التركي، كان الرئيس رجب طيب أردوغان قد صمت بشكل لافت أمام تحرك البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة.

وكان أردوغان يقول إن أسعار الفائدة الأعلى تضخمية، تتعارض مع أسس التفكير الاقتصادي التقليدي. وقد أدت سياساته إلى اندلاع أزمة العملة قبل عامين.

وهذه الخطوة الاستباقية تسعى إلى منع انخفاض قيمة العملة في البلاد من التحول إلى أزمة مصرفية أو ميزان مدفوعات أكبر وأزمة ديون خارجية.

ويعود الانخفاض المطرد في قيمة العملة المحلية، الليرة، إلى حد كبير إلى الاختلالات الاقتصادية التي عجلها بشكل جزئي معدل فائدة حقيقي سلبي، وطفرة بناء مدعومة بالائتمان، وإحتياجات تمويل خارجية كبيرة، فضلاً عن افتقار البنك المركزي التركي إلى المصداقية وقرب استنفاد احتياطيات أنقرة من العملات الأجنبية.

ويرى خبراء أن السياسة النقدية التي فرضها أردوغان قامت على التناقضات والنفخ في الفراغ ما تسبب في أزمة قاسية لليرة.

وانتهج أردوغان طيلة السنوات الماضية سياسة المغامرة بخفض أسعار الفائدة فارضا إرادته على البنك المركزي بإجراء خفض كبير في أسعار الفائدة، ما تعارض مع الوضع الهش للتوازنات المالية والاقتصادية، وانعكس بسرعة ووضوح في اتجاه الانحدار تلو الانحدار لليرة.

وسجلت الليرة أدنى مستوياتها التاريخية مقابل كل من الدولار واليورو في 23 سبتمبر، حيث انخفضت قيمتها بنحو 15 في المئة وأكثر من 21 في المئة على التوالي منذ أواخر مايو.

وتمر تركيا بأزمة عملتها الثانية خلال أكثر من عامين بقليل. وعلى عكس الأزمات السابقة من ضعف العملة، فإن احتياطيات تركيا من العملات الأجنبية قد استُنفدت ولم تستجب صادراتها لانخفاض سعر الصرف.

ويرى خبراء أنه على أنقرة إحداث تغيير كبير في السياسة النقدية لكسر انخفاض سعر صرف الليرة، نظرًا لأن تركيا من بين اقتصادات الأسواق الناشئة الأكثر ضعفاً في العالم.

وأشارت أحدث البيانات المتاحة من يوليو إلى أن صافي احتياطيات تركيا كان سالبًا يقف عند – 38 مليار دولار، مع إجمالي متطلبات التمويل الخارجي (عجز الحساب الجاري زائد الدين الخارجي المستحق في 12 شهرًا القادمة) بما يعادل أكثر من 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (أو أكثر من 200 مليار دولار).

وتراجع استعداد المستثمرين الدوليين لتمويل هذه الاحتياجات بشكل حاد على أساس السياسات النقدية غير التقليدية لأنقرة، والتي تضمنت خفض أسعار الفائدة حتى في مواجهة التضخم المرتفع نسبيًا.

> معدل فائدة حقيقي سلبي وطفرة بناء مدعومة بالائتمان ضربا ما بقي من مصداقية البنك المركزي التركي

وتفيد تقاريرالبنك المركزي التركي بأن إجمالي الأصول الاحتياطية تبلغ 90.3 مليار دولار، ولكن هذا يشمل 45 مليار دولار من الذهب غير السائل ولا يمكن استخدامه لتسوية الديون.

ومع ذلك، هناك نحو 83.1 مليار دولار صافي الخصومات التي تشمل مقايضات العملات الأجنبية مع البنوك المحلية. هذه الأخيرة هي في الأساس احتياطيات مقترضة من البنوك المحلية.

وكان أردوغان قد عبّر في مناسبات عديدة عن قناعته بأن ارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في التضخم.

وأكد سابقا أن إقالة محافظ البنك المركزي السابق كانت بسبب عدم "إتباع التعليمات". وقال إن صناع السياسة النقدية سيقدمون دعما أقوى لبرنامج الحكومة الاقتصادي غير أن هذه السياسة أودت بتركيا إلى دوامة المخاطر المالية.

ويشير محللون إلى أن لجوء المركزي التركي نظريًا إلى استخدام إجمالي الاحتياطيات لتلبية الاحتياجات الطارئة، على الرغم من تخلفه عن سداد الالتزامات، وخاصة مقايضات العملات الأجنبية، سيغرق القطاع المصرفي التركي في أزمة أكبر.

ولا تبلّغ تركيا عن بيانات التدخل في العملات الأجنبية، ولكن يُعتقد أنها باعت حوالي 30 مليار دولار في الأسواق من مارس إلى يوليو لإبطاء انخفاض الليرة، مع احتمال أن يصل إجمالي التدخل لعام 2020 إلى 80 مليار دولار. وأدى تباطؤ النمو الاقتصادي في تركيا وارتفاع التضخم وضعف القطاع المصرفي إلى وضع أنقرة تحت ضغط سياسي متزايد، الأمر الذي ربما دفع البنك المركزي التركي لمحاولة زيادة تكلفة الأموال للبنوك التجارية كخيار خلفي للتشديد النقدي.

ومع ذلك، فإن رفع سعر الفائدة الجديد يزيل الصورة المعروفة عن البنك المركزي بأنه يتبع سياسة التيسير، بعد أن زاد من سعر الفائدة المعياري بمقدار 200 نقطة أساس من 8.25 في المئة إلى 10.25 في المئة في 24 سبتمبر، وشدد البنك المركزي على السيولة في اليوم التالي للإعلان.

ويعكس هذا بشكل جزئي التخفيضات التي بلغ مجموعها 1575 نقطة أساس في الفترة بين يوليو 2019 ومايو 2020، على الرغم من معدل التضخم الذي كان متوسطه أقل بقليل من 12 في المئة في عام 2020.

وقد يكون معدل التضخم أيضًا غير مبلّغ عنه نظرًا لأن ما يقرب من 30 في المئة من مؤشر أسعار المستهلك في البلاد يشمل السلع الخاضعة لتحديد الأسعار أو النفوذ من قبل الحكومة. ومع ذلك، أدى إعلان رفع سعر الفائدة إلى تعزيز سعر صرف الليرة على الفور.

وكانت أسعار الفائدة غير المعلن عنها تهدف في السابق إلى تحفيز الاقتصاد التركي، والذي من المتوقع أن يتقلص بنسبة تصل إلى 5 في المئة هذا العام بسبب جائحة كورونا فقط.

كما تعرضت البنوك، ولاسيما البنوك الثلاثة الحكومية في تركيا، إلى ضغوط للإقراض وللصبر على القروض المتأخرة. وقد أدى ذلك، إلى جانب أسعار الفائدة السلبية، إلى خلق فقاعة ائتمانية ارتفع فيها الائتمان المحلي على أساس سنوي بنسبة 41.5 في المئة في يوليو وحده.

وقد شجع ذلك على زيادة غير مستدامة في البناء المحلي، حيث ارتفعت مبيعات المنازل بنسبة 124.3 في المئة على أساس سنوي في يوليو بعد زيادة قدرها 208 في المئة في يونيو. وفي الوقت نفسه، انخفض تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في تركيا، بنحو 15 في المئة في عام 2019، مما يشير إلى ازدهار الاستثمار المحلي غير المنتج.

وتعاني تركيا أيضًا من نقص مزمن في المدخرات المحلية مما أدى إلى حدوث عجز هيكلي في الحساب الجاري، تضخم هذا العام بسبب زيادة الواردات من نوبة الائتمان المحلية.

وأدى ارتفاع نسبة الواردات عن الصادرات، بمتوسط أكثر من الثلث، إلى تقويض تأثير انخفاض قيمة العملة على القدرة التنافسية للصادرات.

وبالإضافة إلى البيئة العالمية الضعيفة، فقد تسبب ذلك في انخفاض الطلب الخارجي من شركاء تركيا التجاريين الرئيسيين في أوروبا الغربية. وقد أدى هذا بدوره إلى إعاقة زيادة الصادرات.

عقوبات أميركية تعزل البنوك الإيرانية عن النظام المالي العالمي

واشنطن - تكشف تحركات إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن توجه نحو تصعيد جديد في العقوبات ضد إيران ستضرب قطاع البنوك ما يهدد بعزل كامل الجهاز المصرفي عن النظام المالي العالمي.

وأفادت وكالة "بلومبرغ" للأنباء، نقلا عن مصادر مطلعة، بأن إدارة الرئيس دونالد ترامب تدرس فرض عقوبات جديدة تهدف إلى قطع التواصل بين الاقتصاد الإيراني والعالم الخارجي إلا في ظروف محدودة.

وأشارت المصادر إلى أن العقوبات قد تستهدف أكثر من 12 بنكا، وإعلان حظر القطاع المالي بالكامل.

وذكرت الوكالة أن هذه الخطوة من شأنها أن تعزل إيران فعليا عن النظام المالي العالمي، وقطع الصلات القانونية القليلة المتبقية لديها، وجعلها أكثر اعتمادا على التجارة غير الرسمية أو غير المشروعة.

ووفقا للمصادر، فإن للعقوبات المقترحة هدفين أحدهما إغلاق إحدى الثغرات المالية القليلة المتبقية التي تتيح للحكومة الإيرانية تحصيل إيرادات، والثاني هو إفشال ما تعهد به المرشح الديمقراطي جو بايدن بشأن العودة إلى الاتفاق النووي الذي كان تم التوصل إليه مع إيران عام 2015 إذا ما فاز بالانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر.

> العقوبات تستهدف أكثر من 12 بنكا، وإعلان حظر القطاع المالي والمصرفي بالكامل

ولا يزال المقترح قيد المراجعة، ولم يتم إرساله إلى ترامب.

وتراجع الريال الإيراني إلى مستوى قياسي مع تزايد المخاوف قبل الانتخابات الأميركية في ظل قلق المتعاملين من حدوث أي فوضى قبل انتخابات الرئاسة الأميركية المقررة يوم 3 نوفمبر المقبل، مما يمكن أن يكون له عواقب كبيرة على اقتصاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية المتعثر.

كما نقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن 8 تجار عملة في شارع الفردوس بطهران وهو أحد مراكز تجارة العملة في إيران القول إن سعر الدولار تراوح اليوم بين 290 ألف و291.5 ألف ريال، بزيادة نسبتها 6 في المئة عن سعره في الأسبوع الماضي.

ويذكر أن الريال الإيراني فقد حوالي 65 في المئة من قيمته أمام الدولار منذ أغسطس 2018 عندما قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران من جانب واحد وإعادة العقوبات الأميركية على إيران.

كما اشتدت معاناة الاقتصاد والعملة الإيرانية مع تفشي جائحة فايروس كورونا المستجد خلال العام الحالي.

ونقلت بلومبرغ عن مرتضى أحد تجار العملة في طهران والذي رفض تحديد هويته بدقة بسبب حساسية الحديث عن سوق الصرف في إيران القول "لا نستطيع بيع النفط ولا توجد دولارات لضخها في السوق، وإذا أعيد انتخاب ترامب ستصبح الأمور أسوأ".

وأضاف "من يستطيع القول إن الدولار لن يصل إلى 400 ألف أو 500 ألف ريال إذا ظلت الأمور على ما هي عليه؟ لا شيء مستحيل الآن.

وقد قلصت العقوبات حجم الاقتصاد المحلي في إيران، نتيجة عقوبات على صادرات عدد من الصناعات، وواردات مواد خام تدخل في عدة قطاعات صناعية.

وبداية الشهر الجاري، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدة شركات، متهمة إياها بتمكين شحن وبيع بتروكيمياويات إيرانية، في أحدث حلقة من مسلسل الضغوط الأميركية بهدف تضييق الخناق على النظام الإيراني.

مارد العقوبات يمتد للمصارف